مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة ٢٠١٩م

الدور الاشرافي للبنك المركزي في حماية المصارف التجارية

بحث تطبيقي في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

The supervisory role of the central bank in the protection of commercial banks

An applied research in the Economy Bank for Investment and Finance

نوار يونس حسين[١] Nawar.younis@gmail.com

م.د هيثم عبد الخالق اسماعيل **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** haithemasmaeel@yahoo.com

المستخلص

يمثل الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي نقطة الانطلاق نحو ايجاد قطاع مصرفي رصين، اذ ان الاجراءات والتعليمات والقوانين التي يصر البنك المركزي على تنفيذها بمنتهى الدقة، وان كانت لحماية حقوق المودعين والمساهمين بالدرجة الاساس، الا انها تصب في مصلحة المصرف في النهاية، اذ انها تسعى الى تحسين اداء المصارف التجارية وتحصينها ضد الوقوع في الاخطاء الفادحة، كما انها تسهم في بناء قطاع مصرفي رصين ومستقر وامن يسهم في تحقيق الرفاهية والتوظيف الامثل للموارد الاقتصادية ، وعالج البحث (وجود مصارف تراجع أداؤها المالي وبحسب مؤشرات الاداء المالي الى المستوى الذي اصبح من الصعب عليها الالتزام بمتطلبات عمليات الصيرفة التجارية مما قد ينعكس على الجهاز المصرفي سلباً بشكل عام).

وانطلق البحث من فرضية مفادها أن: يساهم البنك المركزي (بدوره الجهة الاشرافية والرقابية) في معالجة حالة التعثر للمصارف التجارية في العراق من خلال اتخاذ الاجراءات المناسبة سواء قبل وضع المصرف تحت الوصاية او بعدها.

ولقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها:

(التأخر من قبل البنك المركزي العراقي بقرار وضع الوصاية على المصارف (عينة البحث)، على الرغم من أن المؤشرات المالية المتوفرة لدية تبين وجود خطر مالي كبير تتعرض لها المصارف، مما يسبب هذا التأخير في زيادة الخسارة وتفاقم الازمة التي يتعرض لها). ومن ثم أوصى البحث بمجموعة من التوصيات اهمها (ضرورة التعجيل في اصدار البنك المركزي العراقي لقرار فرض الوصاية على المصرف في حالة اكتشافه لبداية حدوث ازمة مالية للمصرف من اجل تدارك الوضع قبل تفاقمه).

Abstract

Represents a supervisory and oversight role of the Central Bank towards finding a sober banking sector, as the procedures , regulations and laws that the Central Bank insists on its implementation with the utmost precision, and that was to protect depositors and shareholders' class basis rights, but it is in the interest of the bank in the end, as it seeks to improve the performance of commercial banks and vaccinated against falling into the blunders, they also contribute to building a sober and stable ban king sector and security contributes to the welfare and employment optimization of economic resources, and treatment of research (and the presence of banks decline in financial performance, according to financial performance indicators to the level Which it has become difficult for them to comply with the requirements commercial banking operations, which may be reflected negatively on the banking system in general .

And research started from the premise that: contributes to the central bank contributes to (in turn, the supervisory and regulatory) in dealing with the case of default of commercial banks in Iraq by taking appropriate measures, whether before placing the bank under guardianship or after .

The researcher reached a set of conclusions was the most prominent:

Delay by the Central Bank of Iraq's decision to custody of the banks put (sample), although the financial indicators available for the friendly showing a significant financial risk faced by banks, causing the delay in the increase of loss and the aggravation of the crisis, which is exposed.

It is then recommended to search a set of recommendations, the most important (the need to expedite the issuance of the Iraqi Central Bank's decision to impose custody of the bank in the event of discovery of the onset of the financial crisis of the bank in order to remedy the situation before exacerbations.

المقدمة

[١] بحث مستل من رسالة مقدمة لنيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في المصارف للباحث الأول.

تسعى البنوك المركزية دائماً الى انقاذ سمعة الجهاز المصرفي كون ان المصرف إذا وصل الى مرحلة الفشل المالي سوف يؤثر في سمعة الجهاز المصرفي عامة، الامر الذي يؤدي الى تراجع ثقة المتعاملين مع هذه المصارف والوقوف على عتبة ازمة مصرفية قد تتطور لتصل الى القطاع الحقيقي (الاقتصادي). ويعرف **المصرف المتعثر** بأنه المصرف الذي يعاني من اختلال في المركز المالي بشكل يؤثر في حقوق المودعين اي بمعنى انه خسر أكثر من رأس المال فمن خلال ما تقوم به البنوك المركزية من أعمال الرقابة والاشراف على الجهاز المصرفي كونه يمثل قلب هذا الجهاز، فضلاً عن المتابعة والرقابة على القطاع المصرفي بوساطة الانظمة والتعليمات التي تصدرها وفق السياسة النقدية التي تتبناها او من خلال عمليات التدقيق المكتبي او الزيارات الميدانية والتي تهدف بالنهوض بواقع هذا الجهاز والمحافظة عليه من حالات التعثر التي تتعرض لها المصارف وبحسب مؤشرات الاداء المالي، اذ ان الرقابة الحذرة او الدقيقة من قبل البنك المركزي تمنع المصارف من الوصول الى حالة التعثر، ابتداءً بتنبيه المصرف وإخطارهِ بالمشكلات التي ستواجهه نتيجة عدم تغطيته الانكشافات الكبيرة وبلوغه مرحلة العسر المالي نتيجة عدم تنفيذه للتعليمات واللوائح التنظيمية الصادرة من قبل البنك المركزي، مما يؤدي بالبنك المركزي الى اتخاذه الاجراءات التصحيحية اللازمة ومعالجة الاخطاء في مرحلة قبل التعثر، تليها فرض وصايته على المصرف.

اولاً: منهجية البحث

١. مشكلة البحث

تتعلق الاشكالية الرئيسة بوجود مصارف تراجع أداؤها المالي وبحسب مؤشرات الاداء المالي الى المستوى الذي أصبح من الصعب عليها الالتزام بمتطلبات عمليات الصيرفة التجارية مما قد ينعكس على الجهاز المصرفي سلباً بشكل عام، الامر الذي يؤدي ايضاً الى تراجع ثقة المتعاملين مع هذه المصارف والوقوف على عتبة ازمة مصرفية قد تتطور لتصل الى القطاع الاقتصادي.

٢. اهداف البحث

أ- بيان مفهوم ووظائف البنك المركزي وتوضيح الاجراءات الخاصة به.

ب- بيان أهمية الوصاية المصرفية وأسس تعيين الوصي.

ج- تطبيق المؤشرات المالية على المصرف المتعثر التي أدت إلى فرض الوصايةِ عليه.

٣. اهمية البحث

أ- ابراز اهمية الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي على المصارف التجارية.

ب- بيان مؤشرات الخاصة بالتعثر المصرفي وبيان الاثار الناجمة عن التعثر للحد من مخاطره.

ج- التعرف على الخيارات المتاحة للبنك المركزي بعد فرض الوصاية.

٤. فرضية البحث

يسُهم البنك المركزي بدور الجهة الاشرافية والرقابية في معالجة حالة التعثر للمصارف التجارية في العراق من خلال اتخاذ الاجراءات المناسبة سواء قبل وضع المصرف تحت الوصاية او بعدها.

٥. حدود البحث

أ. الحدود المكانية:

تم اختيار مصرف الاقتصاد من ضمن المصارف الخاصة المتعثرة والتي خضعت لوصاية البنك المركزي العراقي ميداناً للتطبيق العملي.

ب. الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث السنوات من (٢٠١١) ولغاية (٢٠١٧) وذلك لتوافر البيانات والمعلومات للمصارف عينة البحث، يرى الباحث انها مدة ملائمة لإنجاز البحث لكون المدة محصورة قبل وضع المصارف تحت الوصاية وبعدها.

ثانياً: الإطار النظري للبنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي

١. مفهوم البنك المركزي وأهدافه

يحتل البنك المركزي Central Bank قمة الجهاز المصرفي، ويمثل أعلى سلطة نقدية في الدولة، على اختلاف انواع الاقتصاديات ودرجة تقدمها، ويعدّ البنك المركزي مؤسسة حكومية تتمتع بالاستقلالية المهنية في عمليات اصدار النقد وعمليات التمويل الهامة للحكومة والاشراف والرقابة على المصارف التجارية ومن خلال أدارته لهذه العمليات وبوسائل مختلفة ومتعددة، يؤثر البنك المركزي في المؤسسات المالية وذلك بغية دعم ومساندة السياسة الاقتصادية ككل للحكومة.

فالبنك المركزي يُعدّ مؤسسة حكومية تسيطر على النظام النقدي والمصرفي في الدولة، ويقع على عاتقه مسؤولية اصدار النقد (العملة) ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي من خلال توفير المبالغ النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي **(ال علي،٢٠٠٢: ٦١)**.

وقد صاغ الاقتصاديون مفهوم البنك المركزي في أشكال عديدة، فهو يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة، ويقدم جميع أعماله وفقاً لأحكام القانون وعادة ما يكون مملوكاً للدولة وتكون وظيفته الاساسية ادارة انشطة المصارف ورسم السياسة الاقتصادية العامة للحكومة من خلال ادارته للسياسة النقدية وتوجيها، والمحافظة على استقرارها **(زكية، ٢٠٠٩: ١٥)**.

٢. أهداف البنك المركزي

تتشابه أهداف البنوك المركزية في معظم دول العالم، ويمكن تحديد اهم هذه الاهداف بالآتي:

أ- المحافظ على استقرار الاسعار: هو الهدف الاساسي والرئيس للبنك المركزي من وجهة نظر اغلب الاقتصاديين، ويسعى البنك المركزي لتحقيقه عن طريق الوظائف الاساسية التي يقوم بها **(السهلاني، ٢٠٠٨: ٢٣)**، ويعمل قدر المستطاع على التخفيف من التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية من اجل استقرار قيمة النقد **(كنعان، ٢٠١٢: ٢٤١)**.

ب- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة: ان أحد الاهداف الاساسية التي تسعى اليها البنوك المركزية في البلدان النامية والمتقدمة هو تشجيع النمو الاقتصادي، ويراد به تحقيق (زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) وهو نسبة التغير في الدخل الحقيقي لكل فرد، ويعتمد البنك المركزي الى تحقيق هذا الهدف بغية رفع مستوى معيشة الافراد واشباع حاجاتهم وتحسين ميزان المدفوعات **(السهلاني، ٢٣:٢٠٠٨)**.

ج- الاستخدام الامثل للموارد: ان السعي لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية والطبيعية، يعني استغلال تام للموارد المعطلة ولاسيما اليد العاملة، بهدف الوصول الى حالة من الاستخدام الكامل للموارد، ولكي يحقق البنك المركزي هذا الهدف فانه يعمل بفاعلية من اجل القيام بجميع الاجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل في الانتاج والدخل فضلاً عما تحدثه من مشاكل اجتماعية **(السهلاني، ٢٣:٢٠٠٨)**.

د- المحافظة على استقرار الائتمان: ان استقرار الائتمان له ارتباط وثيق بمعدلات التضخم، فالتضخم سوف يقود الى ارتفاع في مستويات الاسعار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، فضلاً عن تأكل الاستثمارات، ويفقد الاقتصاد الوطني قدرته على التوازن، ويعد من اهم الاهداف التي يسعى الى تحقيقها البنك المركزي من خلال الرقابة التي يمارسها على المصارف، وهذه الرقابة على ثلاثة انواع رئيسة، الرقابة الكمية والغرض منها التأثير في حجم الائتمان، اما الرقابة النوعية فتهدف للتأثير على نوع الائتمان، والرقابة المباشرة وهدفها التأثير بشكل مباشر على النشاط الائتماني للمصارف.

(التميمي، ٢٠١٣: ٢٨).

هـ- فضلاً عن الاهداف اعلاه: فان البنك المركزي يؤدي دوراً اجتماعياً مفيدا في التنظيم والاشراف على العمليات والنظم التي يتعامل من خلالها الاشخاص والمصارف والشركات عند تبادل المدفوعات بينهم، ولذلك لابد من وجود بنك مركزي للحفاظ على كفاءة العمل المصرفي لتشغيل نظام المدفوعات **(دانيالز وفانهوز، مترجم، ٢٠١٠: ٢٧٣)**.

٣. مفهوم التعثر المصرفي واسبابه

هو النواة الاولى للأزمة المصرفية، حيث ترتبط الازمات المصرفية ارتباطاً وثيقاً بالتعثر المصرفي، لما له من تأثير واضح في الاقتصاد الوطني بصفة عامة وأداء الجهاز المصرفي بصفة خاصة، لان الجهاز المصرفي يعد العامود الفقري لاقتصاديات الدولة، وتعتبر ظاهرة التعثر المصرفي من الظواهر المصرفية ذات الاثر الجوهري على اداء المصارف التجارية، أي ان التعثر هي تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي او القانوني التي تصبح بموجبها المصارف التجارية عاجزة عن مواجهة سحوبات

الزبائن والقيام بأعماله اليومية نظراً لانخفاض السيولة، وبالتالي تعرضها الى مخاطر جسيمة والخسارة احياناً، لما لها من تأثير على مكانة وسمعة المصرف بين جمهور المتعاملين، ومن ثم هروب النقد الى خارج اطار القطاع المصرفي بسبب التخوف من خسارته، ولغرض تفادي حدوث هذه الظاهرة يقوم البنك المركزي بحماية النظام المالي من خلال استخدام أدواته الرقابية والإشرافية، وتنفيذ خطة لإنقاذ المصرف في معالجة الازمة المصرفية، لغرض أعادة المصرف إلى ممارسة نشاطه المصرفي.

(الخضيري، ١٩٩٤:١٥) وهنالك مفاهيم متعددة للتعثر المالي من وجهات نظر متنوعة **(عبد اللطيف،٢٠١٨:١٣١)**:

أ- المفهوم الاقتصادي

ان ما يسمى بالمشروعات المتعثرة والمقصود هنا (المصارف المتعثرة) تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية النفقات كما يعني أيضاً تلك المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، ويعد المشروع متعثراً إذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة اصوله عن خصومه وهو ما يعرف بأزمة السيولة سواء في الاجل القصير او الاجل الطويل.

ب- المفهوم المصرفي

التعثر المالي في المفهوم المصرفي (الديون المتعثرة) تعني التسهيلات الائتمانية بكافة انواعها التي حصل عليها الزبون من المصرف ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من التسهيلات الائتمانية الجارية الى أرصدة مدينة راكدة، فالديون المتعثرة هي تلك الديون التي لا تدر عائد.

ج- المفهوم القانوني

ان الفشل القانوني او المالي قد يأخذ شكلين، الشكل الاول حالة (عدم كفاية السيولة) ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، والشكل الثاني (حالة الاعسار المالي) ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير من قيمة أصول الشركة.

٤. اسباب التعثر المصرفي

هنالك اسباب عديدة للتعثر المالي المصرفي تعود في النهاية إلى سوء الإدارة وان الإدارة هي المسؤولة بشكل رئيسي عن اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتبعة من قبل الوحدات الاقتصادية، كذلك فان الوحدة الاقتصادية التي لا تقوم بأجراء دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع الاستثمار سيكون مصير هذه المشاريع الفشل فان الاعتماد على الحدس والتخمين وأخذ المشورة الشفهية من المختصين في تنفيذ الاستثمارات الرأسمالية قد يولد خسائر مالية كبيرة بحيث تكون المنظمة غير قادرة على تحملها، وباستمرار الخسائر وتحقق عائد سلبي على الاستثمار يصبح من الافضل التوقف عن العمل للحد من الخسائر المالية التي يتكبدها المساهمون، ان الاسباب الخارجية للتعثر المصرفي مرتبطة بالظروف الاقتصادية كالتضخم والكساد، وارتفاع وانخفاض اسعار الفائدة، وانخفاض قيمة العملة، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية اما اسباب التعثر الداخلية هي:

(موسى وسعادة، ٢٠١٢:٢٤٨)

١. أسباب إدارية:

أ. افتقاد ادارات المصارف التجارية الى الخبرات في رسم ووضع الخطط واستراتيجيات العمل المصرفي التي نصت عليها معظم القوانين والاعراف المصرفية، ويعد هذا السبب الرئيس في التعثر المصرفي، إذ ألزمت المادة (٢٦) من قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ الإدارات العليا للمصارف متمثلة بمجلس الإدارة وضع خطة عمل إستراتيجية وصياغتها بشكل خطط فرعية وقرارات عملية والاعتماد في إعدادها على أفضل الممارسات المصرفية العالمية.

ب. غياب الرقابة المباشرة وإهمال من قبل بعض العاملين في المصرف.

ج. الخوف من تحمل المسؤولية وانعدام روح المبادرة والتطوير.

٢. أسباب مالية:

أ. انخفاض الأرباح بالمقارنة مع المصارف الاخرى.

ب. ارتفاع المصاريف بشكل غير مبرر.

ت. تخبط السياسة المالية في مجال التمويل ومنح الائتمان.

٣. أسباب فنية:

أ. التأخير في أنجاز الأعمال وتعقيد الإجراءات المتبعة.

ب. عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل كفوء.

٤. أسباب تسويقية:

أ. سوء الخدمة والتعامل وتذمر العملاء.

ب. التأخر عن متطلبات السوق بدرجة واضحة.

وكثيراً ما تقع المصارف ضحية اخطائها هي وليست فقط اخطاء الغير وبالتالي تمثل المشاركات المتعثرة في أحد جوانبها الاساسية مشكلة المصرف ذاته، ودليل على انخفاض كفاءة العاملين فيه بل وقد تؤدي الى اهدار الثقة بشكل كامل في المصرف من ثم الى تخلي العملاء عنه، وابتعادهم عن اي معاملات مع المصرف، واهم هذه الاسباب في حقيقة الامر يمكن ردها الى الخطأ والتحيز الشخصي للقائم بالدراسة التمويلية ولمتخذ القرار التمويلي **(المكاوي، ٢٠١٠:٦٦)**. وبالرجوع الى اراء الخبراء المصرفيين وكذلك العاملين في القطاع المصرفي فأن اسباب التعثر يمكن ان تعزى الى **(مزبان،٢٠١٩:١٦)**:

١. عدم وجود ادارة مهمتها دراسة المخاطر وادارتها بالشكل الذي يضمن تحييد التأثير السلبي للمخاطر في تحقيق اهداف المصرف.

٢. عدم ادارة المحفظة الائتمانية بشكل كفوء مما يؤدي الى صعوبة في الموائمة بين الواردات والمستحقات مما يؤثر سلباً على سيولة المصرف، او عدم وجود سياسة ائتمانية صحيحة وواضحة وربما تكون الرقابة على صغار الموظفين ضعيفة مع وجود سلطات تمويل اكبر من درجاتهم الوظيفية مما يسمح بالتلاعب في طرق منح القروض ودخول اساليب الفساد في العمل المصرفي كالرشوة والعمولات والاختلاس، اذ تمثل غطاءً لمنح قروض يكون مصيرها التعثر في نهاية الامر ويظهر الخلل الاداري في بعض المصارف في غياب نظام كفء للمتابعة والرقابة الداخلية مما يتيح الفرصة لان تكون الدراسة المعدة لمنح الائتمان صورية ولا تفي بضوابط وشروط منح الائتمان لدى المصرف، وتكون المحصلة ضعف قرارات منح التمويل بسبب منحة لأشخاص ليس لديها قدرة لردة ابتداءً ويكون القصور هنا راجعاً لإدارة المصرف.

٣. أسباب أخرى خارجة عن المصرف وادارته ولظروف عامة مثل التغير في السياسات الاقتصادية وخاصة في حالات عدم استقرار السياسات المالية والنقدية وحالات الاضطراب السياسي

٤. عدم اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة من قبل البنك المركزي في الوقت المناسب وذلك لأسباب تتعلق بضبابية الصورة وعدم وضوحها نتيجة التضليل المتعمد او غير المتعمد من قبل اصحاب المصالح.

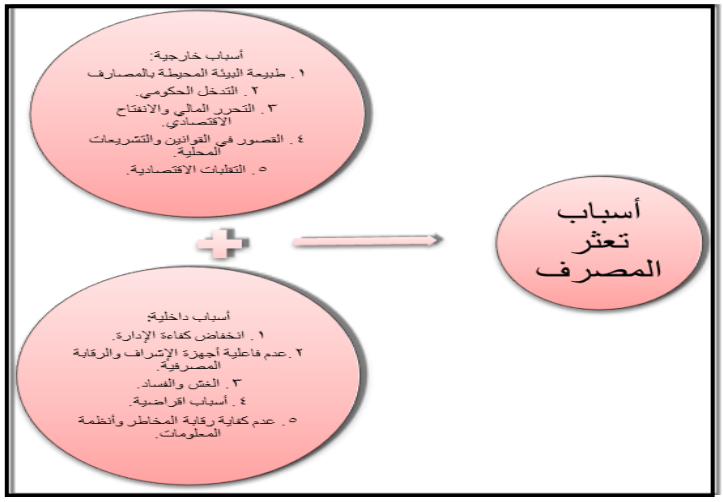

شكل رقم (١) مخطط يبين أهم اسباب التعثر المصرفي في الجهاز المصرفي

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على (ال شبيب،٢٠١٢: ٢٧١)، (الكراسنه،٢٠٠٦: ٤٥)

٥. دور البنك المركزي في الاشراف والرقابة على المصارف

تعد وظيفة الاشراف والرقابة من الوظائف المهمة للبنك المركزي في الوقت الراهن، إذ تُعدّ هذه الوظيفة هي الوظيفة المنبثقة من وظيفة البنك المركزي كبنك البنوك **(السامرائي والدوري،١٩٩٩:٧٨)**، وان هذه الوظيفة تعد من اهم وظائف البنك المركزي في الوقت الراهن ، حيث ادركت البنوك المركزية في كثير من دول العالم اهمية وظيفة الاشراف على المصارف بعد الازمات التي تعرضت لها

وقامت كثير من تلك الدول بتعديل قوانين مصارفها المركزية أو بالأحرى أضافت مواد تعطي البنوك المركزية صلاحية وقوة اكبر في مجال الاشراف على المصارف وذلك بغرض التأكد من انها في وضع مالي سليم وقادرة على الوفاء بالتزاماتها (**الدوري والسامرائي، ٢٠١٣:٦٨**)، وهي الأداة التي يعتمد عليها البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية التي يقوم بتنفيذها (**هندي، ٢٠٠٧: ٨٧**)، إذ يقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والانشطة المصرفية وتوجيها بشكل سليم، من خلال قيامة بعملية الرقابة على الاستثمارات المصرفية و عمليات الاقتراض والتي تعكس كمية وحجم وسائل الدفع وعلى السيولة المحلية وعرض النقد (**الحلاق والعجلوني، ٢٠١٠: ١٥٣**) ويحقق البنك المركزي اهداف وظيفته الأشراف والرقابة على المصارف من خلال أساليب متعددة محددة بالقوانين التي تحكم عمله وتعليماته التي يصدرها وبالسياسة النقدية التي يتبعها، وتكمن مسؤولية البنك المركزي الرقابية هنا في حمايته لمصالح المودعين عن طريق محافظته على استقرار وثبات القطاع المصرفي والتأكد من التزام المصارف التجارية بالأنظمة والتعليمات التي تحكم السياسة النقدية.

٦. مفهوم الوصاية واهميتها

أ. مفهوم الوصاية

كلمة " الوصاية " جاءت من فعل وصى بمعنى من يتولى شؤون قاصر " وصي على يتيم، وصي شرعي" أي قام بدور وصي معين قانونياً، حيث أن لفظة الوصاية تعني الهيمنة على شيء (الوصاية على عرش، السياسية، أشراف السلطة النقدية على المصارف) (**الزاملي، ٢٠٠٩: ١٢**).

وعرفت الوصاية بأنها مجموعة السلطات التي يمنحها المشرع لسلطة إدارية عليا لمنع انحراف وتخاذل وتعنت وإساءة استعمال الهيئات اللامركزية لسلطاتها لتحقيق مشروعية أعمالها وعدم تعارضها مع المصلحة العامة كما أنها تعتبر أسلوب من أساليب الرقابة الإدارية. **(MOUZET٢٠٠٤: ٢٠٩)**

وضع قانوني استثنائي مؤقت، يجد المصرف نفسه فيه بقرار من البنك المركزي في حالات نص عليها القانون، وتتضمن سلسلة اجراءات متداخلة يتخذها الوصي لإعادة تنظيم المصرف الخاضع لها متى كان ذلك ممكنا، بهدف تحقيق الاستقرار داخل النظام المصرفي (**المدرس، ٢٠١٦: ١٨**)

ويوضح **عبد الحميد** مفهوم الوصاية المصرفية وطريقة معالجتها (بأنها تلك الإجراءات التي وضعت بغرض التخفيف من نتائج الأزمات أذا ما حدثت بالفعل وإنقاذ المصارف والمودعين حتى لا تنتقل عدواها إلى غيرها من المؤسسات المصرفية ومن أهم هذه الإجراءات قيام البنك المركزي بوظيفة كملجأ أخير للإقراض المصارف التي تتعرض للازمات حماية منه للمودعين)، وكذلك تطبيق أنظمة التأمين على الودائع التي تحقق الأمان للمودعين برد ودائعهم أو جزء منها إذا تعرض البنك للفشل أو تبني إستراتيجية لدمج الوحدات المصرفية المتعثرة في أخرى ناجحة مع منح تيسيرات للأخيرة من خلال قروض ميسرة أو حوافز ضريبية أو أنشاء هيكل أداري لشراء الديون المتعثرة وإعادة هيكلتها وهكذا مع التأكيد على إن تلك الإجراءات الغير مانعة بالتبادل وبما يدعم الثقة في الجهاز المصرفي ككل ويحول دون انهيارها في حالات الأزمات (**عبد الحميد، ٢٠١٠:٣٠٦**).

ب. أهمية الوصاية على المصارف من خلال ما يلي (الحسيني، ٢٠١٤: ٥٦):

١. أنها أجراء لإنقاذ المصارف المتعثرة من الانهيار والفشل المالي والعودة بها إلى البيئة المصرفية.
٢. اعطاء فرصة للإدارة المؤقتة (الوصي أو لجنة الوصاية) بتصحيح مسار العمل المصرفي نتيجة الانحرافات والقرارات غير المدروسة التي نتجت عن الإدارة السابقة.
٣. حماية المودعين لودائعهم ومستحقاتهم من الخسارة المتحققة للمصرف المتعثر بسبب منح القروض والتسهيلات الائتمانية طويلة الأجل دون دراسة المخاطر المالية والمتغيرات المستقبلية.
٤. إمكانية إعادة هيكلة مجلس الإدارة والديون المتحققة على المصرف المتعثر ومعالجتها تباعاً.

ثالثاً: الجانب العملي

نبذة تعريفية عن مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة):

١. تاسيس المصرف:

تأسس مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل كشركة مساهمة خاصة برأس مال مدفوع بالكامل وقدره (٢٠٠) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/٦٥٧٦ في ١٩٩٩/١/٢ الصادرة من وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل، وباشر اعماله في ١٩٩٩/٨/٢٨ بعد صدور اجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ص.أ /٦١٢/٣/٩ في ١٩٩٩/٧/١٠.

٢. مؤشرات قياس الاداء المالي للمصرف

من الجدير بالذكر ان سبب وضع المصرف تحت الوصاية استنادا الى قرار البنك المركزي العراقي بسبب تردي الوضع المالي للمصرف وعدم قدرته على الايفاء بالتزاماته المالية بسبب التصرفات غير السليمة من قبل كبار المساهمين وهم (رئيس مجلس الادارة وبعض اعضائه)، إذْ قام المصرف بمنح الائتمان تعهدي بشكل غير مدروس وتجاوز النسب المعيارية الموضوعة من قبل البنك المركزي العراقي مما عرض المصرف الى مخاطر ائتمانية عالية اثرت بشكل كبير على سيولة المصرف ويعد هذا احد الاسباب الجوهرية في وضع المصرف تحت الوصاية من قبل البنك المركزي العراقي وسيتم تحليل بعض من النسب المعتمدة من البنك المركزي العراقي والمنشورة في النشرات الاحصائية السنوية من قبل دائرة الاحصاء والابحاث وكما يأتي:

أ. نسبة كفاية رأس المال

الجدول (١) نسبة كفاية رأس المال لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

السنة / النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نسبة كفاية رأس المال	%١٣	%٨	%١٥	-	%١٧	%٢١	%٢٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠١١-٢٠١٧)

من الجدول رقم (١) نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال متذبذبة للمدة من (٢٠١١ ولغاية ٢٠١٣) ثم اخذت بالارتفاع للأعوام (٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧) عن الحد الاعلى للنسبة المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (١٢ %) مما يدل على احتفاظ المصرف بقدر اكبر من رأس المال كاحتياطي بعد رفع الوصاية عن المصرف عام ٢٠١٦ إذْ بلغت عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (٢١ %)، (٢٨ %) على التوالي، بعد أن كان المصرف محافظ على هذه النسبة في السنوات التي سبقت الوصاية، مما تقدم يتضح أن المصرف اصبح اكثر حذر في استخدام رأس المال في عملياته.

ب. نسبة السيولة

الجدول (٢) نسبة السيولة لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

السنة / النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نسبة السيولة	%٥١	%٢٦	%٢١	%٢١	%١٤	%٣	%١٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠١١-٢٠١٧)

من جدول رقم (٢) نلاحظ عدم قدرة المصرف الوصول الى النسبة المحددة للسيولة والتي يجب ان لا تقل عن (٣٠ %) باستثناء سنة ٢٠١١ إذْ كانت نسبة السيولة (٥١ %) مما يدل على وجود موارد معطلة لدى المصرف خلال هذه السنة بسبب التأني في سياستها الاقتراضية وبالتالي فأنها تمتلك القدرة على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع، وبالمقابل انخفاض النسبة بشكل كبير عن سنة ٢٠١١ حيث بلغت في السنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤،٢٠١٥،(٢٦ %)، (٢١ %)، (٢١ %)، (١٤%) على التوالي، اما في سنة ٢٠١٦ فقد بلغت نسبة السيولة (٣ %) وهي نسبة خطيرة إذْ تعد انذاراً على المصرف لأخذ الحيطة والحذر اذ تدل على ان المصرف يمر بأزمة سيولة، ومن الجدير بالذكر ان هذه السنة هي سنة رفع الوصاية من البنك المركزي العراقي عن المصرف بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨، اما سنة ٢٠١٧ فقد بلغت نسبة السيولة (١٦ %) إذْ نلاحظ أن المصرف اقدم على تسييل بعض موجوداته الثابتة من أجل توفير السيولة الكافية لمواجهة السحوبات اليومية.

ان المصرف عانى خلال فترة الوصاية من قيام كبار المودعين بكسب دعاوى رفعت على المصرف وقيامهم بحجز الكثير من موجوداته الثابتة، حيث لم يستطيع المصرف تسديد حتى صغار المودعين خلال فترة الوصاية.

علماً ان المطبق دولياً في الوقت الحالي من المعايير الدولية في ادارة مخاطر السيولة هي معايير لجنة بازل (III) للرقابة على المصارف فيما يتعلق باستخدام كل من (نسبة تغطية السيولة) Liquidity Coverage Ratio و(نسبة صافي التمويل المستقر) Net Stable Funding Ratio للرقابة على السيولة المصرفية وهي كفيلة بالمحافظة على وضع أمن ومستقر للوضع المالي للمصارف.

ج. نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي

الجدول (٣) نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

السنة / النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي	%١٧	%١٨	%٢١	%٢٥	%٤٥	%٩٣	%٨٧

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠١١-٢٠١٧)

من جدول رقم (٣) نلاحظ ارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي بشكل ملحوظ ففي السنوات التي سبقت الوصاية كانت نسبة (١٧ %)، (١٨ %)، (٢١ %) للسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ على التوالي، اما في السنوات التي كان المصرف تحت الوصاية كانت نسبة (٢٥ %)، (٤٥ %) للسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٥ على التوالي، نلاحظ ارتفاع النسبة لسنة ٢٠١٥ عن سنة ٢٠١٤ مما يشير الى ان المصرف غير قادر على استرداد امواله وضعف الضمانات لقاء منحة الائتمان النقدي، أما في سنوات التي تلت الوصاية فنلاحظ ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ إذْ كانت النسبة في سنة ٢٠١٦ (٩٣ %) اي ضعف السنة السابقة وهو مؤشر على ان مخاطر الائتمان عالية جداً لدى المصرف، اما في سنة ٢٠١٧ فقد انخفضت النسبة بنسبة قليله إذْ كانت (٨٧ %) مما يدل على ان هناك خللاً في السيطرة على هذه النسبة من ادارة المصرف، مع العرض انه لا توجد نسبة محددة للديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي من قبل البنك المركزي العراقي.

د. نسبة الائتمان النقدي الى الودائع

الجدول (٤) نسبة الائتمان النقدي الى الودائع لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

السنة / النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نسبة الائتمان النقدي الى الودائع	%٧٨	%٦٤	%٥٨	%٦٨	%٩٤	%٩٩	%٤٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠١١-٢٠١٧)

على الرغم من ان الحد الاعلى للنسب المعيارية المعتمدة من البنك المركزي العراقي لنسبة الائتمان النقدي الى الودائع تبلغ (٧٠ %)، نلاحظ من الجدول رقم (٤) ان نسبة الائتمان النقدي الى الودائع بلغت في السنوات التي سبقت وضع المصرف تحت الوصاية كانت (٧٨ %)، (٦٤ %)، (٥٨ %) لسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ إذْ تشير الى ان الائتمان النقدي للمصرف كان ضمن النسبة المسموحة والبالغة (٧٠ %) باستثناء سنة ٢٠١١ إذْ تجاوزت هذه النسبة بارتفاع مقداره (١١ %) عن النسبة المسموحة، اما في سنة ٢٠١٥ فقد بلغت النسبة (٩٤ %) حيث ارتفعت عن السنة السابقة ٢٠١٤ حيث كانت (٦٨ %) مما يدل على توسع المصرف في منح الائتمان النقدي خلال فترة الوصاية، اما في السنوات التي تلت رفع المصرف من الوصاية كانت نسبة (٩٩ %) لسنة ٢٠١٦ مما يدل على توسع المصرف في عملية منح الائتمان النقدي مما يؤدي الى ارتفاع مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ، اما في سنة ٢٠١٧ فانخفضت النسبة لتصبح (٤٨ %) اي بانخفاض (٥٢ %) عن السنة السابقة.

هـ. نسبة الائتمان التعهدي الى رأس المال والاحتياطيات

الجدول (٥) نسبة الائتمان التعهدي الى رأس المال والاحتياطيات لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

السنة / النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نسبة الائتمان التعهدي الى رأس المال والاحتياطيات	%٧١١	%١٣٩٣	%٨١١	%٤٣٢	%٣٨٢	%٢٧٨	%١٨٥

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠١١-٢٠١٧)

على الرغم من ان الحد الاعلى للنسب المعيارية المعتمدة من البنك المركزي العراقي لنسبة الائتمان التعهدي الى رأس المال والاحتياطيات تبلغ (٢٠٠ %)، الا اننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) ان نسبة الائتمان التعهدي بلغت لسنوات التي سبقت وضع المصرف تحت الوصاية (٧١١ %)، (١٣٩٣ %)، (٨١١ %) لسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢،٢٠١٣ حيث تجاوز المصرف النسبة المسموح بها بشكل كبير وبلغت ذروتها سنة ٢٠١٢ اي بتجاوز (٧) مرة عن الحد الاعلى، واستمر هذا الارتفاع حتى في السنوات التي كان المصرف فيها تحت الوصاية إذْ بلغت (٤٣٢ %)، (٣٨٢ %) للسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٥ مما يدل على عدم قدرة المصرف من السيطرة على هذه النسبة، اما في سنوات التي تلت الوصاية فبدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل في سنة ٢٠١٧ الى (١٨٥ %) وهي ضمن الحدود المسموحة من قبل البنك المركزي العراقي.

و. نسبة الائتمان النقدي والتعهدي الى رأس المال والاحتياطيات

الجدول (٦) نسبة الائتمان النقدي والتعهدي الى رأس المال والاحتياطيات لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

السنة / النسبة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نسبة الائتمان النقدي والتعهدي الى رأس المال والاحتياطيات	٨٨٨ %	١٥٨٩ %	٩٤٥ %	٥٢٨ %	٤٧٤ %	٣٧٢ %	٢٢١ %

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠١١-٢٠١٧)

على الرغم من ان الحد الاعلى للنسب المعيارية المعتمدة من البنك المركزي العراقي لنسبة الائتمان النقدي و التعهدي الى رأس المال والاحتياطيات تبلغ (٨٠٠ %)، الا اننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) تجاوز المصرف للنسبة المقررة للسنوات التي سبقت وضع المصرف تحت الوصاية إذْ بلغت (٨٨٨ %)، (١٥٨٩ %)، (٩٤٥ %) للسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢،٢٠١٣ على التوالي مما عرض المصرف الى مخاطر ائتمانية عالية اثرت بشكل كبير على سيولة المصرف، اما في السنوات التي كان المصرف فيها تحت الوصاية انخفضت النسبة لتصل الى (٥٢٨ %)، (٤٧٤ %) للسنوات ٢٠١٤،٢٠١٥ على التوالي مما يدل على سيطرة لجنة الوصاية على منح الائتمان بنوعية النقدي والتعهدي، اما في السنوات التي تلت الوصاية فبلغت (٣٧٢ %)،(٢٢١ %) للسنوات ٢٠١٦، ٢٠١٧ على التوالي، مما يدل على عزوف المصرف بشكل كبير في منحة الائتمانات بنوعيها النقدية والتعهدية إذْ انخفضت في سنة ٢٠١٧ بنسبة (٤١ %) عن الحد الاعلى للنسب المعيارية المعتمدة من البنك المركزي العراقي والبالغة (٨٠٠ %).

تقرير الوصي لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

استناداً إلى المادة ٥٦ الباب العاشر من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ في اتخاذ الإجراءات التصحيحية والفورية والعقوبات الإدارية فرضت الوصاية على مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل بسبب اخفاق المصرف في تلبية المتطلبات التي حددها البنك المركزي العراقي ونتيجة لسوء إدارة المصرف من قبل كبار المساهمين وهم (رئيس مجلس الادارة وبعض اعضائه)، وبموجب المادة (٤٠) يعتبر البنك المركزي العراقي الجهة المختصة بالرقابة والأشراف على المصارف استناداً لقانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وفي الوقت الذي يراه مناسباً لاتخاذ الإجراءات العلاجية لفرض الالتزام على المصارف للعمل باللوائح والتعليمات التي يصدرها لغرض تنظيم أنشطة الإقراض والائتمان التي تزاولها المصارف، وعلى ضوء ما تقدم أعلاه فقد قرر البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم (٨٤٣٤/٣/٩) والمؤرخ في ٢٠١٤\٦\١١ بوضع المصرف تحت الوصاية وتشكيل لجنة إشرافية على أعمال المصرف وتقديم خطة عمل لإنقاذ المصرف، وتم رفع المصرف من الوصاية بموجب كتابه المرقم (١٥٩٥/١/٩) والمؤرخ في ٢٠١٧/٢/٢، بعد ان اشترى مستثمر جديد اكثر من (٦٠ %) من اسهم المصرف وقام بإيداع الزيادة المطلوبة في رأس مال في حسابات البنك المركزي العراقي (مزبان،٢٠١٩:١٣). لم تتوافر لدى **الباحث** البيانات المالية للمصرف خلال السنة المالية المنتهية كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ بسبب عدم المصادقة عليها من البنك المركزي العراقي إذْ تم اعادة البيانات الى المصرف بسبب عدم بذل العناية الواجبة في اعدادها بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (١٩٠٣٩/٢/٩) والمؤرخ في ٢٠١٨/٨/١٣ ولم تصدر لغاية تاريخ اعداد البحث. وندرج أدناه **التقارير الادارية للوصي وتقارير مراقب الحسابات** عن المصرف ونشاطه للسنوات المنتهية كما في ٢٠١٥\١٢\٣١ و ٢٠١٦/١٢/٣١ (سنوات الوصاية) وكما مبين في ادناه: -

١. نشاط المصرف خلال السنوات (٢٠١٦-٢٠١٧)

أ. الحسابات الجارية والودائع

بلغ رصيد الودائع في سنة ٢٠١٦ (٢٠٥,٤٦٦) مليون دينار بعد ان كان في السنة /٢٠١٤ (٢٦٧,٨١٣) مليون دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (٢٣ %)، ان هذا الانخفاض ناتج عن ما تم تسديده من حسابات المودعين من عمولات او ديون لصالح المصرف وفي شهر حزيران /٢٠١٦ وبتوجيه من قبل محافظ البنك المركزي العراقي تم اطلاق (٥ %) من الاحتياطي القانوني وتم توزيعه على المودعين بألية تم اعتمادها وهي صرف نسبة (١٠ %) لكل مودع على ان لا تزيد على (٢٠) مليون ولا تقل عن (١) مليون دينار، إذْ اصبح المودع عند طلبه مبلغ من حسابه يتم حضوره الى الفرع الرئيس واستلام مبلغه في نفس اليوم وبحسب النسبة المقررة اعلاه، مما ادى الى اعادة الثقة وزيادة الاطمئنان لدى المودعين.

ب. حساب المدينون

بلغ رصيد المدينون (٢٨٩) مليار دينار خلال سنة/ ٢٠١٥ وان ظهور هذا المبلغ بالشكل الكبير بسبب الديون المتعثرة المترتبة بذمة الغير ولضعف الضمانات المستحصلة لم يتم تخفيض هذا المبلغ وانه في زيادة مستمرة، علماً ان رصيد المدينون في سنة /٢٠١٤ كان (٢٥٤) مليار دينار، بسبب تحويل باقي الديون بذمة الغير تحت حسابات (الائتمان النقدي) وفقاً للائحة الارشادية، اضافة الى عدم وجود مخصص للمخاطر يتناسب مع حجم الديون ما قبل فرض الوصاية، وبلغ رصيد المدينون لسنة /٢٠١٦ (٣٨٦,٥) مليار دينار بنسبة ارتفاع (٣٤ %) عن سنة ٢٠١٥.

ج. حساب الدائنين

بلغ رصيد الدائنون في سنة/ ٢٠١٦ (٥٧) مليار دينار بعد ان كان في السنة السابقة /٢٠١٥ (٥٤) مليار دينار وبنسبة ارتفاع مقدارها (٥ %)، إذْ لا تزال هنالك ارصدة لبنود حسابات مدورة من سنوات سابقة وكما يلي:

- دائنو قطاع حكومي بحدود (٤١) مليار دينار.
- رسم طابع (وزارة المالية) بحدود (٩) مليار دينار.

د. الائتمان النقدي

بلغ رصيد الائتمان النقدي في سنة /٢٠١٥ (١٠٨) مليار دينار بعد ان كان في السنة السابقة (١٥٢) مليار دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (٢٩ %)، وبلغ رصيد هذا الحساب خلال سنة /٢٠١٦ (١٣,٧) مليار دينار وذلك بنسبة انخفاض مقدارها (٨٧ %) عن سنة /٢٠١٥، ان هذا الانخفاض في رصيد الائتمان النقدي ناتج عن تسديدات من المدينين او تحويل جزئي من هذا الائتمان الى ديون متأخرة التسديد كونها ديون مشكوك في تحصيلها وفقاً لتعليمات اللائحة الارشادية.

جدول (٧) يوضح تطورات نشاط الائتمان النقدي (مليون دينار)

البيان / السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الاوراق التجارية المخصومة والمبتاعة	٣,٥٧٥	٣,٧٢٤	ـــــ
القروض والسلف	٤٨,٢٩٥	٤٢,٩٨٧	٥٠١
الحسابات الجارية المدينة	١٠٠,٩٤٧	٦١,٨٦٩	١٣,٢٤٧
المجموع	١٥٢,٨١٧	١٠٨,٥٨٠	١٣,٧٤٨

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

هـ. الائتمان التعهدي

تشكل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية الصادرة الفقرتين الرئيستين في الائتمان التعهدي وهي تشكل مورداً مهما من مصادر الايرادات في النشاط المصرفي ولكنه يشكل مخاطر كبيرة كان رصيد هذا الحساب بتاريخ ٢٠١٤/٥/٣١ (١,٠٤١,٥١١) مليار دينار (ترليون وواحد واربعون مليار وخمسمائة واحد عشر مليون دينار) ونتيجة جهود اصبح الرصيد في ٢٠١٤/١٢/٣١ (٨٥٤,٢٧٩) مليار دينار وبانخفاض بلغ (١٨٧,٥١١) مليار دينار وبذلك فأن نسبة الانخفاض بلغت (١٨ %)، وهو ناجم من اتخاذ لجنة الوصاية العديد من الاجراءات بهذا الصدد، وكانت تفاصيل هذا الحساب خلال سنة /٢٠١٥ كما مبين في ادناه:

- انخفض رصيد الاعتمادات المستندية الى (الصفر) خلال السنة وانتفاء الحاجة منها بانتهاء المدة المحددة لكل اعتماد مستندي صادر، علماً ان هنالك مبلغ لمستندات الشحن بحوزة المصرف لم يسدد بعد من قبل الزبائن الذي بلغ لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ (٣,١٤٥) مليون دولار وان الضمانات المستحصلة لا توازي حجم هذه المبالغ.
- انخفض رصيد خطابات الضمان الى (٨٠٦) مليار دينار ويظهر انه انخفض بمقدار (٩٠) مليار دينار اي بنسبة انخفاض مقدارها (٦ %) عن السنة السابقة، حيث تم خلال هذه السنة رفع ارصدة خطابات الضمان الذي قام المصرف بأصدارها خلال مدة المنع اي ما قبل تاريخ فرض الوصاية الذي لم تقم بعض من فروع المصرف بتسجيلها واثبات قيودها المحاسبية في وضعها المالي، علماً ان التأمينات المستحصلة تمثل نسبة (٦ %) وهي نسبة ضئيلة جداً ولا تتناسب مع حجم هذه الالتزامات اضافة الى عدم وجود ضمانات عينية توازي حجم هذه الالتزامات، حيث ان هذا النوع من الالتزام التعهدي يعدُّ من أكبر الأعباء على المصرف بسبب حجم المخاطر الكبير غير المنظور.

وخلال سنة /٢٠١٦ بلغ رصيد الاعتمادات (الصفر)، وبلغ رصيد خطابات الضمان مبلغ (٥٨٦,٩) مليار دينار بعد تنزيل التأمينات البالغة (٤٩,٧) مليار دينار نتيجة تسوية جزء من هذه الخطابات والذي أثر في انخفاضها بنسبة (٢٧ %) عن سنة / ٢٠١٥.

الجدول (٨) كشف يوضح حجم خطابات الضمان والالتزامات المستلمة (مليار دينار)

السنة / الحساب	٢٠١٦/١٢/٣١		٢٠١٥/١٢/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١	
	التأمينات المستلمة	الالتزامات الصافية	التأمينات المستلمة	الالتزامات الصافية	التأمينات المستلمة	الالتزامات الصافية
خطابات الضمان	٣٧,٩٣١	٥٨٦,٩٤١	٤٩,٧١٢	٨٠٦,٢٩٥	٥٨,٩٢٧	٨٣٧,٦٢٥

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

٢. الدعاوى القانونية

بلغت عدد الدعاوى القضائية المقامة ضد المصرف خلال سنة /٢٠١٥ (٨٥) دعوى منها (٣٦) دعوى حسمت لصالح الغير وكان اجمالي مبالغها المحسومة والتي اكتسبت الدرجة القطعية لغير صالح المصرف (٢١) مليار دينار بضمنها دعوى واحدة بمبلغ (١٥) مليار دينار حسمت لصالح مدير عام المجاري / عن خطاب ضمان واكتسبت الدرجة القطعية، هنالك (٣٥) دعوى لازالت تنظر من قبل القضاء و (٩) دعوى صدر القرار فيها لصالح الغير في مرحلة البداءة والاستئناف و (٥) دعوى، اما عدد الدعاوى القضائية المقامة من قبل المصرف (٤٦) دعوى منها (٣٥) لازالت تنظر من قبل القضاء و (٦) دعوى ابطلت لعدم كفاية الادلة و (٥) دعوى حسمت لصالح المصرف. اما خلال سنة /٢٠١٦ فبلغت عدد الدعاوى المقامة ضد المصرف (٢٨) دعوى بمبلغ (١١,٤٤٤) مليار دينار وعدد الدعاوى المقامة من قبل المصرف (٤) دعوى بمبلغ (٦,٣٨٨) مليار دينار، وهنالك دعوى واحدة حسمت لصالح المصرف بمبلغ (٤٠٠) ألف دولار. مما تقدم اعلاه يرى **الباحث** ضعفاً في الجانب القانوني للمصرف، مما يتطلب ايلاء اهمية استثنائية من المصرف للجانب القانوني لما يمثله من اهمية كبيرة في الحفاظ على حقوق المصرف واستردادها من الغير.

٣. التسديدات النقدية

قامت لجنة الوصاية على المصرف خلال سنة /٢٠١٤ بتسديد جزء من التزامات المصرف لزبائنه من خلال سحب مبالغ من ارصدة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي العراقي ومن ارصدة المصرف لدى البنك المركزي العراقي وتوزيعها على شكل دفعات وبنسب محددة وقد بلغ اجمالي المبالغ الموزعة (٢٤) مليار دينار.

مما تقدم اعلاه يرى **الباحث** ان عملية تسديد مستحقات المدينين خلال سنة /٢٠١٤ بلغت نسبة (١١ %) من اجمالي رصيد المدينون البالغ (٢١٨) مليار دينار بتاريخ ٢٠١٤/٥/٣١، اذ تُعدّ هذه النسبة ضئيلة جداً مقارنة بحجم المدينون للمصرف.

٤. حساب الارباح والخسائر

بلغ رصيد الخسائر للسنة المالية /٢٠١٤ (٣,٢٤٩) مليار دينار بعد احتساب (ضريبة الدخل)، في حين بلغت ارباح سنة /٢٠١٥ (٤,٦٤٦) مليار دينار بعد احتساب (ضريبة الدخل)، وبلغت خلال سنة /٢٠١٦ (٤٩١) مليون دينار بعد احتساب (ضريبة الدخل) اي بنسبة انخفاض مقدارها (٨٩ %) عن السنة السابقة.

مما تقدم اعلاه يرى **الباحث** ان سبب انخفاض الارباح خلال سنة /٢٠١٦ تعود الى استمرار حالة الركود الاقتصادي وحالة عدم استقرار المصرف بسبب الوصاية المفروضة على المصرف لسنة /٢٠١٦ وانعكاسات ذلك على مختلف مفاصل العمل المصرفي.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

١. الاستنتاجات

أ- وجود مصارف تجارية تراجع اداؤها المالي الى المستوى التي أصبحت فيه غير قادرة بأداء العمليات المصرفية اليومية، مع ملاحظة أن هناك خللاً في المؤشرات المالية نتيجة سوء إدارة المصارف التي آلت إلى تدهور الوضع المالي للمصرف وقيام البنك المركزي العراقي بوضعه المصرف المبحوث تحت الوصاية.

ب- التأخر من قبل البنك المركزي العراقي بقرار وضع الوصاية على المصارف (عينة البحث)، على الرغم من أن المؤشرات المالية المتوفرة لدية تبين وجود خطر مالي كبير تتعرض لها المصارف، مما يسبب هذا التأخير في زيادة الخسارة وتفاقم الازمة التي يتعرض لها.

ج- ضعف الجانب القانوني للمصارف (عينة البحث) حيث بلغت عدد الدعاوى ضد مصرف الاقتصاد (٨٥) دعوى خلال سنة ٢٠١٥.

٢.التوصيات

أ- التعجيل في اصدار البنك المركزي العراقي لقرار فرض الوصاية على المصرف في حالة اكتشافه لبداية حدوث ازمة مالية للمصرف من اجل تدارك الوضع قبل تفاقمه.

ب- ضرورة متابعة عمل لجنة الوصاية من قبل البنك المركزي العراقي من اجل تقييم عمل اللجنة ولابأس من قيام قسم التفتيش الميداني من مراجعة اعمال الجنة، لأنه في بعض الحالات يكون الوصي من خارج البنك المركزي العراقي.

ج- ضرورة تكثيف الزيارات التفتيشية من البنك المركزي العراقي خلال السنة المالية، من اجل متابعة الاعمال والانشطة التي يزاولها المصرف، اذ تتم عملية التفتيش الميداني بشكل تتابعي للمصارف خلال اكثر من سنة واحدة.

المصادر

١. ال شبيب، دريد كامل " **ادارة البنوك المعاصرة** "، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٢.

٢. ال علي، رضا صاحب ابو احمد "**ادارة المصارف – مدخل تحليل كمي معاصر** "، الطبعة الاولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الاردن، ٢٠٠٢.

٣. الحلاق والعجلوني، سعيد سامي، محمد محمود " **النقود والبنوك والمصارف المركزية** "، الطبعة العربية، دار الباوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠١٠.

٤. الخضيري، محسن احمد " **الديون المتعثرة، الاسباب العلاج** "، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة،١٩٩٤

٥. السامرائي والدوري، يسرى، زكريا "**الصيرفة المركزية والسياسة النقدية** "، مطابع دينار، طرابلس، لبيبا،١٩٩٩.

٦. المدرس، تالان بهاء الدين عبد الله " **الجوانب القانونية للوصاية على المصارف الخاصة دراسة مقارنة** "، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦.

٧. المكاوي، محمد محمود، **التعثر المصرفي الاسلامي – الاسباب – الاثار – البدائل المواجهة** "، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٨. دانيالز وفانهوز، جوزيف،ديفيد " **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي** "، ترجمة محمود حسن حسين ومراجعة دنيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٠.

٩. زكية، وعيل "**اهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية** " الجزائر، ٢٠٠٩.

١٠.عبد الحميد، عبد المطلب " **الديون المتعثرة** "، الطبعة الاولى، الشركة العربية المتحدة للنشر، القاهرة، ٢٠١٠.

١١.كنعان، علي " **النقود والصيرفة (السياسة النقدية)** "، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.

١٢. موسى وسعادة، شقيري نوري، عبد الله يوسف " **ادارة الائتمان** "، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر، عمان، ٢٠١٢.

١٣. هندي، منير ابراهيم، " **ادارة البنوك التجارية** "، دار العربي الحديث للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٦

١٤. التميمي، محمد خميس حسن" **دور الرقابة الاشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي** "، دبلوم عالي(معادل للماجستير)، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠١٣.

١٥. الحسيني، محمد هاشم محسن "**دور السلطات الاشارفية في حماية النظام المالي – الوصاية نموذجا** " دبلوم عالي معادل للماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠١٤.

١٦. السهلاني، بلسم حسين رهيف " **استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق السياسة النقدية مع الاشرة الى البنك المركزي العراقي** " دبلوم عالي (معادل للماجستير)، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠٠٨.

١٧. عبد اللطيف، اسار فخري " **التعثر المالي المصرفي، الاسباب واساليب المعالجة** "، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة العدد ٣٨، ٢٠١٨.

١٨. الزاملي،ساجد محمد " **الوصاية على العرش**"، دراسة مقارنة بيندساتير دول اوربا الغربية ودساتير الدول العربية، مجلة جامعة بابل، المجلد ١٧،العدد ٢، ٢٠٠٩.

١٩. الكراسنة، ابراهيم " **اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادرة المخاطر** " صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي، ٢٠٠٦.

٢٠. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، **النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات (٢٠١١-٢٠١٧)**.

٢١. مزبان، حسين لازم "**الوصاية على المصارف المتعثرة ودورها في تأهيلها** "، بحث منشور، مجلة البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩.

22. mouzet, **finances locales**, éditions gralino 2 édition 2004.